

Distr.: Limited
17 October 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
اللجنة السادسة
البند ٧٦ من جدول الأعمال
تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين

مشروع قرار

ملحوظات عن تنظيم إجراءات التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري
الدولي لعام ٢٠١٦

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٠٥ (د-٢١)، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦،
الذي أنشأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وعهدت إليها بأن تواصل
التسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي وأن تراعي في هذا الصدد مصالح جميع
الشعوب، وبخاصة شعوب البلدان النامية، في سياق تنمية التجارة الدولية على نطاق واسع،
وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٦١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
الذي أشادت فيه باللجنة لانتهائها من إعداد الملحوظات عن تنظيم إجراءات التحكيم^(١)،
وإذ تعيد تأكيد فائدة التحكيم وازدياد استخدامه كوسيلة لتسوية المنازعات،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/51/17)، الفصل الثاني؛ حوية
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، المجلد السابع والعشرون: ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة،
رقم المبيع E.98.V.7)، الجزء الثالث، المرفق الثاني.



وإذ تسلّم بالحاجة إلى تنقيح الملاحظات لجعلها متوافقة مع ممارسات التحكيم
الراهنة،

وإذ تشير إلى أن الغرض من الملاحظات هو سرد قائمة بالمسائل ذات الصلة بتنظيم
إجراءات التحكيم ووصف تلك المسائل بإيجاز، وأن المقصود من تلك الملاحظات، التي أعدت
بحيث تركز على التحكيم الدولي، هو أن تستخدم على نحو عام وشامل، بصرف النظر
عما إذا كان التحكيم يدار من قِبَل مؤسسة تحكيم،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الملاحظات لا تهدف إلى الترويج لأي ممارسة بصفتها ممارسة
فضلى، نظراً لتباين الأساليب والممارسات الإجرائية المتبعة في التحكيم ولأن لكل منها
مزاياه الخاصة،

وإذ تسلّم بأن تنقيح الملاحظات قد خضع للمداولات الواجبة في اللجنة، مع
الاستفادة كثيراً من المشاورات مع الحكومات ومع المنظمات الدولية المهتمة، الحكومية وغير
الحكومية، الناشطة في ميدان التحكيم، بما فيها مؤسسات التحكيم، وكذلك مع
خبراء منفردين،

١- تعرب عن تقديرها للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لإعداد
الملاحظات عن تنظيم إجراءات التحكيم لعام ٢٠١٦ واعتمادها^(٢)؛

٢- توصي باستخدام ملاحظات عام ٢٠١٦، بما في ذلك من قبل الأطراف في
التحكيم وهيئات التحكيم ومؤسسات التحكيم، وكذلك للأغراض الأكاديمية والتدريبية
المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية الدولية؛

٣- تطلب إلى الأمين العام أن ينشر ملاحظات عام ٢٠١٦، بما في ذلك
إلكترونيًا، بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وأن يبذل قصارى جهده لكي تصبح
الملاحظات معروفة ومتاحة للجميع.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفصل الرابع، الفرع ألف.